معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي
" دراسة حالة "

د/ دوعاء ممدوح محمد سليمان د/ يحي عبد الرحمن يحى
باحث – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ولقد شهد العقدين الماضيين تحولا جوهريا في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فقبل منتصف ثمانينات القرن الماضي كانت العديد من الدول النامية تنظر إلى المستثمر الأجنبي على أنه المستفيد الوحيد، و عملت على تقييد حرية عمله و انسيابه من خلال فرض قيود صريحة على الصناعات التي يسمح العمل فيها و فرض قيود على تحويل الأرباح و إعادة رأس المال إلى الوطن، أو فرض شروط صارمة للأداء. و على العكس من ذلك نجد في الوقت الحاضر أن معظم الدول النامية ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، كما أنها طورت وطوعت قدراً كبيراً من تشريعاتها و لوائحها في هذا الخصوص، و يتضمن اتجاه التطوير تذليل المعوقات التي تقف عائقا أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر و بذل جهود فعالة لضمان سير أسواقها بما يكفل المنافسة.

ومن ثم أصبح موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر ظاهرة يهتم بها المسئولين خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة وتكثر الإشادة بها في تصريحاتهم بشكل متكرر ومكثف. يوحي بأن حل مشاكل الاقتصاد المصري وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال سبيل أساسي هو اجتذاب رأس المال الأجنبي بشتى السبل ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق . ولتحقيق هذا الهدف اهتمت الحكومة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية وإعداد البنية الأساسية لاستقباله. وبعد أن كانت هناك مجالات محددة يمكن للاستثمار الأجنبي أن يعمل فيها[(*)] تم بالتدريج فتح كل المجالات والقطاعات تقريبا أمامه ليعمل دون قيود مع استثنائه من الخضوع لكثير من التشريعات والقواعد[(**)]. هذا فضلا عن السعي لتسويق الاقتصاد المصري في كثير من المحافل والمنتديات الدولية ولدي كثير من المنظمات الدولية ومكاتب الخبرة التي تروج لحرية الاستثمارات الأجنبية والشركات دولية النشاط. وقد كان للاستثمار الزراعى اهمية كبيرة فى رفع كفاءة القطاع الزراعى نظرا لسياسة التوسع الافقى التى تنتهجها الدولة ولارتباط القطاع الزراعى بكثير من الانشطة التى تحتاج الى حجم استثمارات ضخم قد لا يتاح للدولة القيام به ، لذا سعت الدولة جاهدة نحو جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو هذا القطاع الهام .

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد المصرى من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، و ذلك بسبب انخفاض الدخل القومي، وضعف معدل الادخار، مما دفع الدولة للبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتعانى مصر من ازمة حقيقية تتمثل فى عدم التقدير الصحيح لحدود الدور الذى يمكن أن يؤديه الاستثمار الاجنبى فى تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة ، فالواقع يشير الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة يمكن أن ترتفع بوجوده قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة . ولكن بالقراءة المتأنية لبيانات تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر وتوزيعها على قطاعات المقتصد القومى نجد ان النصيب النسبى للاستثمار الزراعى هامشى الى حد كبير مقارنة بباقى القطاعات فقد بلغ

(*) نص عليها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

(**) حصر قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المجالات التي تسري عليها أحكامه، ثم أجاز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى "تتطلبها حاجة البلاد".

حوالى ١٧٧,٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٦% من اجمالى الاستثمار الاجنبى والمقدر بنحو٢٩,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤[٩]. مما يشير الى ضئالة النصيب النسبى للقطاع الزراعى من تدفقات الاستثمار الاجنبى ، وبما لا يتناسب مع الاداء المتوقع لهذا القطاع فى تحقيق التنمية المستدامة .مما يدفعنا الى التساؤل : هل يفتقد القطاع الزراعى لعناصر جذب الاستثمار الاجنبى مقارنة بالاستثمار فى القطاعات الاخرى ؟

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على معوقات الاستثمار الاجنبى الزراعى وبوجه خاص فى قطاع استصلاح الاراضى وذلك من خلال :

- دراسة تطور الاستثمار الاجنبى واستخداماته وفقا للخطط الاقتصادية للدولة
- دراسة تطور حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى وتوزيعه على الانشطة الزراعية المختلفة .
- تقدير أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الزراعى
- دراسة واقع استصلاح الاراضى فى مصر وتطوره وفقا للتوزيع الجغرافى للمشروعات
- دراسة حالة شركة الظاهرة الزراعية للوقوف على اهم معوقات الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث لتحقيق اهدافه على كل من أسلوب التحليل الوصفي بالاضافة الى المنهج التحليلي حيث امكن استخدام بعضها فى العرض والتوصيف والبعض الاخر فى التحليل والتقدير للبيانات الثانوية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية غير المنشورة والتى تعدها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بالاضافة الى الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تصدرها وزارة التخطيط .

بالاضافة الى البيانات الاولية والتى تم الحصول عليها من دراسة حالة لاحدى شركات الاستثمار الاجنبى الزراعى المتخصصة فى مجال استصلاح الاراضى وهى شركة الظاهرة الزراعية .

مفهوم الاستثمار الأجنبى:

ظهر الاستثمار الاجنبى بمفهومه الحديث خلال القرن العشرين حيث ارتفع بنسبة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ما بين الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣)، والازمة البترولية الاولى (١٩٧٣-١٩٧٤). ولقد كانت الاستثمارات الامريكية هى الحائزة على أكبر نسبة، حيث أنّ معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الأخرى كبريطانيا وفرنسا التى كانت تهتم باستثمارات أجنبية غير مباشرة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. وقد تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبى بتعدد الاقتصاديين الذين تناولوا المصطلح بالبحث والتحليل ، ومنها :

- عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD [١٢] على أنه استحواذ المستثمر الأجنبي حصة ١٠% على الأقل من إجمالي رأس مال المؤسسة .
- اما صندوق النقد الدولي FMI فأوضح بأنه امتلاك المستثمر الأجنبي لنسبة لا تقل عن ١٠% من رأس مال مؤسسة الأعمال وبما يضمن التأثير النسبي في إدارة المؤسسة[٣] .
- واشار تقرير الاستثمار العالمي بأنه الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة ويتضمن التزاماً طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار[٥].

ومن ثم يمكن تعريف **الاستثمار الاجنبى المباشر** : بأنه التحويلات المالية التى ترد من الخارج فى صورة عينية أو فى صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح . وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج فى حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادى من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا.

أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: فيقصد بها تعاملات المستثمرين الأجانب فى سوق رأس المال ولا يقتصر تدفق الاستثمار الأجنبى على شكل حصص الملكية فقط وإنما يأخذ أيضًا شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات .

مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر :

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير(٦) . ومن ثم نجد ان هناك ثلاث عوامل تعتمد عليها الشركات فى المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهى كالاتى(١٠) :

١. البيئة الاقتصادية و السياسية للدولة المضيفة :
- الاستقرار السياسى والاقتصادى و الاجتماعى
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل
- معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية
- سياسات العمل وهيكل السوق
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبى المباشر
- سياسة وبرامج الخصخصة

٢. مدى تيسير الاعمال بالدول المضيفة :
- السياسة الضريبية والجمركية بالدولة المضيفة
- دعم وتعزيز الاستثمار حيث يتضمن سمعة الدولة المضيفة وتوفير الخدمات التمويلية وتحسين مناخ الاستثمار
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الادارة
- خدمات ما بعد الاستثمار

٣. المحددات الاقتصادية :
- عوامل السوق : مثل حجم السوق ومعدل الدخل الفردى، معدل نمو السوق ، حجم صادرات الدولة المضيفة وقدرتها على النفاذ للاسواق الخارجية
- عناصر الانتاج : توفر المواد الخام ،عمالة رخيصة ذات كفاءة بالاضافة لتوفير التكنولوجيا
- عوامل الكفاءة : مثل تكلفة الاصول و الموارد ، تكلفة المدخلات الاخرى مثل النقل و الاتصالات و السلع الوسيطة .

حجم الاستثمارات الأجنبية المستهدف فى خطط التنمية الاقتصادية المصرية

لا شك أن الحكومة المصرية لديها نظرة شديدة الايجابية والتفاؤل والثقة تجاه الاستثمار الأجنبي وأهمية اجتذابه إلى مصر لسد الفجوة بين الادخار القومي والاستثمارات اللازم القيام لتحقيق النمو الاقتصادي ، ولسد الفجوة الناتجة عن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي المباشر وقصر دورها على الرقابة والتنظيم وتهيئة المناخ اللازم لزيادة الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي على السواء . وليس هناك وثيقة واحدة شاملة يمكن التعرف منها على موقف الحكومة بالتفصيل من هذا النوع من الاستثمار– الأمر الذي يتعين معه البحث عما يرد بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة مصادر تعكس في مجملها وجهة نظر الحكومة المصرية. خاصة مع تراجع معدل الادخار المحلى وبالتالى تزايد الحاجة الى التمويل الخارجى ، كبديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدول والمنظمات الدولية ، والحاجة الى استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة. كما يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورًا فعالا كمحرك أساسى لنجاح العملية التصديرية . ومن ثم وضعت وثيقة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠٢– ٢٠٠٧) رؤية لمستقبل التنمية في مصر حتى عام ٢٠٢٢ وحددت لها مجموعة من الأهداف تضمنت النص على(١١) أن مصر قد تبنت إستراتيجية تنمية تقوم على تشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادى على أن تقوم الدولة بالتوجيه والتنشيط عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بجانب دورها الرقابي . أما دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي فيركز على ما لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به مع ضروريته وحيويته من أجل التنمية.

ورغم أن هذه الرؤية تضمنت استهداف تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين ٦% الى ٨% فإنها أشارت إلى ضعف الادخار المحلى وضرورة زيادته من ١٣ % إلى ٢٥% ولكنها لم تتعرض لوسائل تحقيق ذلك ولا للاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف وتوزيعها بين الدولة والقطاع الخاص بشقية المحلى والأجنبي واكتفت بالإشارة في بند مستقل بين الأهداف إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى الإسهام في رفع مستوى الاستثمار القومي ، وزيادة فرص العمل وأنها تجلب تكنولوجيا جديدة في الإنتاج وتعمل على حفز مستوى الصادرات عن طريق الإفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة للشركات متعددة الجنسيات. وتمثل الهدف هنا في ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز وتنفيذ السياسات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، بدلا من تركزها في مجالات البحث عن البترول . ولم تتضمن إستراتيجية الخطة الخمسية ولا أهدافها آية إشارة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا إلى حجمها المتوقع ولا القطاعات التي يمكن أن تتجه إليها ولا إلى الأساليب التي ستتبع من اجل اجتذاب هذه الاستثمارات .

من الواضح من دراسة خطط التنمية أن الحكومة ليس لديها هدف محدد بالنسبة لحجم رءوس الأموال الأجنبية التي تتطلع لاجتذابها للعمل في مصر. مما يعني أن الحكومة ترغب في اجتذاب اكبر قدر يمكنها جذبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يعني أنها لا تملك خطة حقيقية بالمشروعات التي تستهدف إقامتها عن طريق هذا النوع من الاستثمارات . وكما تغيب الأرقام المستهدفة للاستثمار الأجنبي تغيب تسمية المجالات التي تستهدف الحكومة أن تطرحها لهذا النوع من الاستثمار وتبدو معظم المشروعات التي يعلن عنها كجزر منعزلة لا يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية أو نمو متواصل.

ومن ثم نجد انه على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هناك بعض العوامل التى ساهمت فى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وذلك بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التى تمتلكها مصر فى هذا المجال وإن تم علاج بعض منها خلال الفترة الأخيرة والتى تمثل أهمها فيما يلى-:

- الافتقار الى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر داخل مصر وخاصة فى ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.
- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار
- اقتصار الاستثمار الأجنبى المباشر – بوجه عام – على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
- ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوروبية.
- التغيرات الاقتصادية التى تشهدها أوروبا الشرقية وما يستتبعها من تحول جغرافى فى الاستثمارات المتدفقة الى الدول النامية ومن بينها مصر.

و من ثم بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ مجموعة من قرارات الإصلاح، والعمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في مصر.

أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر:

استطاعت مصر أن تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحولها نحو اقتصاد السوق، وتعزى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر الى كونها بديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدول والمنظمات الدولية ، والحاجة الى استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة. بالاضافة الى دوره الفاعل كمحرك أساسى لنجاح العملية التصديرية ،

نظرًا لما يصاحب تدفق رؤوس الأموال من نقل للخبرات فى الإدارة والتكنولوجيا، مما يسهم فى زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدى فى النهاية الى ربط المنتجين المحليين بالأسواق العالمية.

ويوضح الجدول رقم(١) ان تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) قد تناقصت من حوالى ٤٩,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ١٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث شهدت تذبذبًا واضحًا من منتصف التسعينات ، وقد يرجع البعض ذلك إلى عدة أسباب ومنها التعديلات التى طرأت على قوانين الاستثمار وتدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط نتيجة عدم الاستقرار السياسى ، حيث تصدرت مشكلة عدم الاستقرار السياسى اهم معوقات الاستثمار فى مصر بنسبة بلغت ٢٢,٩% قائمة المشكلات التى واجهت رجال الاعمال فى مصر ، يليها عدم الاستقرار الحكومى بنحو ١٤,٧% ، ثم الجريمة والسرقة بنسبة بلغت ٩٣% ، وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمية (٧).

جدول رقم (١) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وأهميته النسبية الى الاستثمار القومى خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) بكل من الاسعار الجارية و الحقيقية

قيمة : مليار جنيه

السنوات	الاستثمار القومى		الاستثمار الاجنبى		الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى
	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى	
1996/1995	54.888	49.898	49.46	44.964	90.11
1997/1996	68.481	61.584	27.765	24.969	40.54
1998/1997	61.349	56.026	16.791	15.334	27.37
1999/1998	64.024	60.859	19.93	18.945	31.13
2000/1999	64.45	59.953	15.284	14.218	23.71
2001/2000	63.58	57.643	17.692	16.040	27.83
2002/2001	67.51	58.602	30.951	26.867	45.85
2003/2002	68.1	60.587	37.975	33.786	55.76
2004/2003	79.56	72.131	69.856	63.333	87.80
2005/2004	96.46	84.245	79.247	69.211	82.16
2006/2005	115.74	98.168	80.45	68.236	69.51
2007/2006	155.34	123.286	81.76	64.889	52.63
2008/2007	199.54	118.421	82.33	48.861	41.26
2009/2008	197.14	133.023	55.69	37.578	28.25
2010/2009	231.83	144.083	83.36	51.809	35.96
2011/2010	229.07	119.245	37.89	19.724	16.54
2012/2011	246.1	133.027	23.8	12.865	9.67
2013/2012	241.6	120.499	22.9	11.421	9.48
2014/2013	265.1	126.781	28.3	13.534	10.68
2015/2014	333.7	148.114	29.8	13.227	8.93
المتوسط	**145.18**	**94.3**	**44.56**	**33.49**	**31.35**

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

ثم ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بلغ ٨٣,٣٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ونتيجة لهذه التدفقات الضخمة، تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القارة الإفريقية والعالم العربي ، ولكن ادت الازمة السياسية المصرية عام ٢٠١١ الى احداث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى ادت الى تخفيض التصنيف الائتمانى دوليا، وانخفاض مستوى الاحتياطى النقدى لادنى مستوى مما ادى لانخفاض حجم رؤس الاموال المتدفقة بل وهروب رؤوس الاموال الموجود بها. ويظهر ذلك بوضوح فى حجم الاستثمار الاجنبى عام ٢٠١١/٢٠١٠ و الذى بلغ نحو ٣٧,٩ مليار جنيه . وقد قدر المتوسط السنوى للاستثمار الاجنبى بالاسعار الجارية بنحو ٤٤,٦ مليار جنيه ، بينما بلغت قيمته بالاسعار الحقيقية نحو ٣٣,٥ مليار جنيه.

وبدراسة الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الى الاستثمار القومى يتبين ان نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبى الى الاستثمار القومى قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراجعت من

حوالى ٩٠,١%عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٣١,٤%. وبدراسة معادلات الاتجاه الزمنى العام لتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر بكل من الاسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) تبين عدم معنوية العلاقات المقدرة فى ايا من الصور الرياضية اى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

توزيع الاستثمار الاجنبى المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة

من الملاحظ أن بيانات الاستثمار الأجنبي في مصر يتم إعلانها كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع الأمر الذي يحول دون إمكانية دراستها وتحليلها للتعرف بدقة على القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ومدى التغيرات التي تطرأ على أدائها عبر الزمن، خاصة من النواحي التكنولوجية والتسويقية التي تعتبر عادة أهم الأهداف من اجتذاب هذه الاستثمارات ، وقد واجه البحث العديد من الصعوبات فى محاولة الوصول الى البيانات القطاعية حيث لوحظ تضارب الارقام مابين القيمة بالجنيه والدولار فى بعض السنوات وتباينها بتعدد المصادر بل واختلافها من ذات المصدر (هيئة الاستثمار) عند مقارنة فترات زمنية مختلفة من نفس المصدر ومن ثم كان من الصعوبة التوصل لبيانات الانشطة الفرعية للقطاعات الا ان الباحث بذل الكثير من المحاولات الجادة حتى توصل للبيانات الفرعية خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٣) بالاضافة الى البيانات الفرعية لقطاع الزراعة موضوع البحث .

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع الاستثمار الاجنبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٣) حيث تبين ان هناك ٩ قطاعات رئيسية فى الاقتصاد القومى يتم توزيع الاستثمار الاجنبى عليها ، قدر متوسط ما يستحوذ عليه قطاع البترول خلال فترة الدراسة بنحو ٧٧٩١,٣ مليون دولار يمثل نحو ٦١,٩% من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر وذلك مقارنة بنحو ٧٣,٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، يليه كل من قطاع الانشاءات ، قطاع الصناعة ، قطاع التمويل بنسبة قدرت بنحو ٦,١%،٥,٥% ٤,٩% لكل منهم على الترتيب ،كما ارتفع نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجا المعلومات من اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر الى حوالى ١١,٨% عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٠,١% عام ٢٠١١/٢٠١٠[٧] .بينما مثل اجمالى الاستثمار الاجنبى الموجه الى قطاع الزراعة بنحو ٠,٩٥% مما يشير الى ضئالة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة .

جدول رقم (٢) توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٣)

قيمة : مليون دولار

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	الاستثمار الاجنبى التمويلى	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطاع البترول	قطاع الانشاءات	قطاع الخدمات	قطاع السياحة	القطاع العقارى	غير الموزع	اجمالى الاستثمار الاجنبى
2008/2007	123.3	1527	2187.6	18.5	8098.3	4328.5	928.4	193.7	394.9	3906.8	21707
2009/2008	76.3	852	440.7	727.3	9666.6	225.5	282.5	121.7	138.4	305.2	12836.2
2010/2009	361.6	456.3	874	62.8	7577.4	303.8	382.6	246.9	305.3	537.5	11108.2
2011/2010	30.4	804	114	7	7014.7	108.8	207.2	158	134	996.4	9574.5
2012/2011	80.7	732.6	212.7	1391	7101	127.2	465.1	41.7	86.2	1530	11768.2
2013/2012	139	261	379.2	21	7266.1	20.7	274.4	20.9	44.2	1847	10273.5
2014/2013	25.8	215.3	111.5	2	7815	238.3	155.1	13	149.4	2167.7	10893.1
المتوسط	119.6	692.6	617.1	318.5	7791.3	764.٧	385.04	113.7	178.9	1612.9	12594.4

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

وقد يرى البعض ان انخفاض الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى فى قطاع الزراعة يرجع الى ان المخاطر التى ترتبط الإنتاج الزراعي كثيرة مثل إصابة المحصول نتيجة الجفاف أو الصقيع أو الإصابة بالآفات أو نقص مياه الري، أو إنخفاض سعر المحصول نتيجة لزيادة العرض علي الطلب، أو المنافسة أو إستخدام

التكنولوجيا الحديثة ، وطول فترة استثمار الأموال لطول فترة الإنتاج وتسويق المحاصيل مما يجعل رؤوس الأموال تدور فيها ببطء. بالاضافة الى كون المشروعات الزراعية تختلف عن المشروعات الصناعية والتجارية فبينما يرتبط نجاح الأخيرة بإستقرارها وحسن سير العمل بها ومفاضلة أصحابها بين السياسات المتعددة والإنتاج المنظم مما يؤدي في النهاية إلي اضطراد زيادة الأرباح، أما المشروعات الزراعية فهى تتأثر إلي حد كبير بطبيعة البنيان الزراعي من نظم الحيازة وطرق إستئجارها وإستغلالها والعلاقات القائمة بين الملاك والمستأجرين ونظم الضرائب العقارية وغير ذلك من القوانين التي تنظم الدخول بين الأفراد في هذا القطاع .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى بكل من الاسعار الجارية والحقيقية

يوضح الجدول رقم (٣) تطور اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) بالأسعار الجارية و الحقيقية، حيث تبين ان اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى بالاسعار الجارية قد اخذ فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراوح بين ادنى قيمة والتى قدرت بنحو ١٧٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، واقصى قيمة قدرت بنحو٧٣٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوى بلغ ١٥٧٥ مليون جنيه. بينما قدر متوسط الاستثمار الاجنبى الحقيقى بنحو ١١٤٨ مليون جنيه .

جدول رقم (٣) تطور تدفقات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الاجنبى الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦- ٢٠١٤ /٢٠١٥)

قيمة: مليون جنيه

السنوات	الاستثمار الاجنبى		الاستثمار الاجنبى الزراعى		الاستثمار فى باقى القطاعات الاقتصادية		الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى
	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى	
1996/1995	49460	45066.2	312.0	283.6	49148.1	44680.1	0.6
1997/1996	27765	25241.2	1361.8	1224.6	26403.6	23744.2	4.9
1998/1997	16791	15100.0	1389.6	1269.1	15401.6	14065.4	8.3
1999/1998	19935	18205.2	1476.0	1403.0	18458.7	17546.3	7.4
2000/1999	15284	14528.6	420.5	391.2	14863.5	13826.5	2.8
2001/2000	17692	16457.4	444.2	402.7	17247.5	15636.9	2.5
2002/2001	30951	28060.9	856.3	743.3	30094.9	26124.1	2.8
2003/2002	37975	32964.6	320.8	285.4	37654.4	33500.4	0.8
2004/2003	69856	62149.7	958.3	868.8	68897.9	62464.1	1.4
2005/2004	79247	71846.8	1320.4	1153.2	77926.7	68058.2	1.7
2006/2005	80446	70258.1	2028.6	1720.6	78417.0	66511.4	2.5
2007/2006	81758	69345.1	5561.7	4414.0	76196.2	60473.2	6.8
2008/2007	82329	65340.7	7308.4	4337.3	75020.9	44522.8	8.9
2009/2008	55696	33053.7	2470.3	1666.8	53225.3	35914.5	4.4
2010/2009	83358	56247.2	1036.4	644.1	72995.0	45366.7	1.2
2011/2010	37890	23549.0	2565.2	1335.3	35325.1	18388.9	6.8
2012/2011	23800	12389.4	172.4	93.2	23627.6	12771.7	0.7
2013/2012	22921	12389.7	481.8	240.3	22439.2	11191.6	2.1
2014/2013	28310	14119.7	847.9	405.5	27462.1	13133.5	3.0
2015/2014	29814	14258.2	177.5	78.8	29636.5	13154.2	0.6
المتوسط	**44563.9**	**35028.6**	**1575.5**	**1148.0**	**42522.1**	**32053.7**	**2.5**

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

وبدراسة الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى بالنسبة لاجمالى الاستثمار الاجنبى خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) يتبين تزايد الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى من حوالى ٠,٦% عام ٩٥/١٩٩٦ الى نحو ٨,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم اخذت فى التناقص مرة اخرى لتبلغ نحو ٠,٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ، وذلك بمتوسط بلغ حوالى 2.5% . مما يعكس انخفاض رؤوس الأموال التى تقدم للاستثمار فى القطاع الزراعى مقارنة بقطاعات أخرى سواء إنتاجية صناعية أو خدمية ، ويوضح مدى تدهور النصيب النسبى لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى على الرغم من دوره الحيوى والهام فى المقتصد المصرى .

كما يتبين من دراسة الجدول رقم (١) بملحق البحث ان الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى مثلت نحو ٩٠,٦% من قيمة الاستثمار الزراعى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة بلغت نحو ١,٣% . وبدراسة معادلات الاتجاه الزمنى العام لتدفقات الاستثمار الاجنبى الزراعى المباشر بكل من الاسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) تبين عدم معنوية العلاقات المقدرة فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية على القطاعات الإنتاجية المختلفة

بدراسة توزيع الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعى تبين أنها تخدم أربعة قطاعات رئيسية هى :- قطاع استصلاح واستزراع الاراضى ، الإنتاج الحيوانى و الداجنى و الثروة السمكية ، مشروعات التكامل الصناعى الزراعى ، المجازر الآلية ، أنشطة زراعية اخرى . ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات حيث تبين من الجدول تذبذب الاستثمارات الموجه لمختلف القطاعات صعودا وهبوطا . وكان اعلى القطاعات استحواذا على الاستثمارات هو قطاع استصلاح الاراضى يليه قطاع الانتاج الحيوانى ثم الأنشطة الزراعية الصناعية، واخيرا المجازر الالية وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى ١٥٦,١ ، ٢١,٦، ١,٥٩، ١,٦٢ مليون دولار لكل منها على الترتيب وذلك خلال الفترة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى

يأتى الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى فى المرتبة الاولى بين قطاعات المقتصد الزراعى المصرى . حيث يتبين من دراسة الجدول رقم (٤) تطور قيمة الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى خلال الفترة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) حيث اخذ فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة . حيث تراوح بين حد ادنى قدر بنحو ٠,٤٧ مليون دولار عام ٩٦/١٩٩٧، وحد اقصى بلغ حوالى ١٢٦٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ . وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٥٦,١ مليون دولار .

وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى الى اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الاهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ١٠٠% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٩٦/١٩٩٧ بنسبة بلغت ٢,٤% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٤٩% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى

كما يوضح الجدول رقم (٤) تطور قيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى وقدرت اعلى قيمة له عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ١٠٦,٥ مليون دولار وادنى قيمة بنحو ١,٦٤ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٢١,٦ مليون دولار . وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى الى اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الاهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٩١,٢% عام ٢٠١١/٢٠١٢ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة بلغت ٠,٧% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٥,١% .

وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

جدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية على القطاعات الإنتاجية المختلفة خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥)

القيمة : مليون دولار

السنة	استصلاح الاراضى		انتاج حيوانى وداجنى وسمكى		تكامل صناعى زراعى		مجازر الية		انشطة زراعية اخرى		اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1996/1995	1.44	24.1	3.42	57.19	1.12	18.7	-	-	-	-	5.98
1997/1996	0.47	2.4	15.88	79.76	3.56	17.9	-	-	-	-	19.91
1998/1997	109.4	91.4	4.49	3.75	5.74	4.8	-	-	-	-	119.63
1999/1998	7.33	58.3	3.99	31.74	1.25	9.9	-	-	-	-	12.57
2000/1999	20.77	70.8	4.71	16.06	1.62	5.5	1.7	5.80	0.52	1.77	29.32
2001/2000	8.19	36.6	12.95	57.86	-	-	0.62	2.77	0.62	2.77	22.38
2002/2001	22.01	80.7	1.64	6.02	2.6	9.5	0.43	1.58	0.58	2.13	27.26
2003/2002	48.97	88.7	5.89	10.67	0.13	0.2	0.06	0.11	0.13	0.24	55.18
2004/2003	3.78	26.3	11.38	79.25	-5.55	-38.6	0.05	0.35	4.7	32.73	14.36
2005/2004	26.29	73.5	5.36	14.98	1.22	3.4	-	-	2.9	8.11	35.77
2006/2005	72.31	43.5	72.31	43.48	0.38	0.2	19.7	11.85	1.6	0.96	166.3
2007/2006	570.68	94.8	23.87	3.97	0.01	0.0	6.2	1.03	1.17	0.19	601.93
2008/2007	481.22	93.4	29.87	5.80	1.76	0.3	0.87	0.17	1.65	0.32	515.37
2009/2008	135.37	54.2	106.47	42.60	1.68	0.7	0.69	0.28	5.7	2.28	249.91
2010/2009	1267.86	99.8	8.83	0.70	-6.86	-0.5	0.18	0.01	0.02	0.001	1270.03
2011/2010	134.14	84.4	14.52	9.14	5.72	3.6	-	-	4.5	2.83	158.88
2012/2011	10.76	10.8	91.23	91.20	-2.03	-2.0	0.02	0.02	0.05	0.05	100.03
2013/2012	150.74	87.4	9.37	5.44	2.13	1.2	1.31	0.76	8.84	5.13	172.39
2014/2013	15.82	43.3	2.54	6.95	17.3	47.3	0.02	0.05	0.86	2.35	36.54
2015/2014	34.6	86.7	4.1	10.28	-	-	0.6	1.50	0.6	1.50	39.9
المتوسط	**156.1**	**49.1**	**21.6**	**15.1**	**1.59**	**4.1**	**1.62**	**1.31**	**1.722**	**3.17**	**182.٧**

(–) تشير الى ان القيمة اقل من ٥٠٠٠٠ جنيه ، ولم تذكر هيئة الاستثمار مايعادل تلك القيمة بالدولار .

ملحوظة : توافر عند اجراء البحث بعض البيانات مقيمة بالجنيه ومن ثم تم اجراء عدة محاولات لتحويل القيم الدولارية الى الجنيه اعتمادا على سعر الصرف المنشور بقاعدة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الا انه تبين وجود تضارب فى القيم بشكل كبير بعد التحويل ، مما دفع الى استخدام سلاسل البيانات المتاحة بالدولار نظرا لكونها مكتملة ومتسقة .

القيم السالبة تعبر عن خروج استثمار من النشاط الاقتصادى

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى

بدراسة تطور قيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى يتبين تزايد قيمة الاستثمار الاجنبى من حوالى ١,١٢ مليون دولار عام ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ١٧,٣ مليون دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١,٥٩ مليون دولار . كما شهدت سنوات الفترة خروج بعض الاستثمارات من النشاط خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩ .وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى الى اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا حيث بلغت اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٤٧,٣% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة بلغت ٠,٠٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٤,١% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع التكامل الزراعى الصناعى تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة اى ان القيم تدور حول متوسطها .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع المجاز الالية

قدرت اعلى قيمة للاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع المجازر الالية بنحو ١٩,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وادنى قيمة بنحو ٠,٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، و ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١,٦٢ مليون دولار . وبدراسة الاهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى فى قطاع المجازر

الالية الى اجمالى الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا وقد بلغت الاهمية النسبية اقصاها بنسبة قدرت بنحو ١١,٩% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٠,٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١,٣% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع المجازر الالية تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة اى ان القيم تدور حول متوسطها .

تطور الاستثمار الاجنبى الزراعى فى الانشطة الزراعية الاخرى

قدرت اعلى قيمة للاستثمار الاجنبى الزراعى فى الانشطة الاخرى بنحو ٨,٨ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وادنى قيمة بنحو ٠,٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١,٧ مليون دولار . وبدراسة الاهمية النسبية تبين تذبذب الاهمية النسبية صعودا وهبوطا حيث بلغت اقصاها بنسبة قدرت بنحو ٣٢,٧% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بينما بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٠,٠٠١% وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٣,٢% . وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الاستثمار الاجنبى فى قطاع الانشطة الاخرى تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة فى ايا من الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطها .

التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى

يوضح الجدول رقم (٥) التوزيع الجغرفى للاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤) حيث تبين ان محافظة القاهرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى بها . وعلى الرغم من كونها محافظة حضرية الا ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبى بها قدر بنحو ١١٤,٧ مليون دولار ، وقد يعزى ذلك لكونها المقر الادارى لعديد من شركات استصلاح الاراضى . يليها محافظة اسوان بقيمة بلغت ١٠,٢ مليون دولار ، وتأتى الجيزة فى المرتبة الثالثة بمتوسط استثمارات قدر بنحو ٩,٢ مليون دولار ، ثم الشرقية ، البحيرة ، الاسماعيلية،و الاسكندرية باجمالى استثمارات قدر بنحو٥,٩ ، ٣,٧،٣,١، ٢,٤ مليون دولار لكل منهم على الترتيب

جدول رقم (٥) توزيع الاستثمارات الأجنبية فى قطاع استصلاح الاراضى على محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠١٥/٢٠١٤)

القيمة : مليون دولار

السنة	القاهرة	اسوان	الجيزة	الشرقية	البحيرة	الاسماعيلية	الاسكندرية	باقى المحافظات
1996/1995	0.03	-	1.23	-	-	0.09	-	0
1997/1996	0.35	-	0	-	-	-	-	0.12
1998/1997	12.16	58.87	3.17	0.14	1	-	29.68	4.4
1999/1998	0.7	-	2.02	0.72	0.34	1.32	0.02	2.22
2000/1999	1.89	0.28	2.43	4.4	4.91	3.54	-	2.87
2001/2000	0.41	-	0.53	0.74	1.69	2.92	-	1.925
2002/2001	0.2	6.94	13.24	-0.03	0.44	1.09	-	0.15
2003/2002	0.1	-	46.6	0.05	0.64	0.63	-	1.76
2004/2003	0.33	-	0.26	-0.28	0.1	1.09	-	2.27
2005/2004	0.07	0.16	8.09	0.03	2.27	4.43	0.81	10.4
2006/2005	9.79	1.6	11.61	0.56	28.58	16.38	1.83	1.95
2007/2006	326.34	125.2	36.34	4.1	13.26	12.99	2.9	49.66
2008/2007	417.82	4.52	27.7	2.38	7.38	4.45	0.78	16.22
2009/2008	92.33	7.31	-1.98	0.33	2.74	2.55	4.48	27.63
2010/2009	1257.42	-0.05	2.51	0.9	3.98	1.96	0.81	2.15
2011/2010	6.85	-	21.6	103.31	-	0.11	0.58	1.3
2012/2011	3.3	-	3.83	0.14	1.7	0.11	0.47	0.41
2013/2012	138.29	-	3.46	0.01	2.53	0.2	1.71	3.62
2014/2013	8.24	-	0.13	-0.03	0.68	4.69	0.7	1.42
2015/2014	17.3	-	1.58	0.1	2.6	2.7	2.3	7.97
المتوسط	**114.70**	**10.24**	**9.22**	**5.88**	**3.74**	**3.06**	**2.35**	**6.92**

(-) تشير الى ان القيمة اقل من ٥٠٠٠٠ جنيه

القيم السالبة تعبر عن خروج استثمار من النشاط الاقتصادى

المصدر : وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات، بيانات غير منشورة .

تقدير العلاقة بين النمو الإقتصادي الزراعى والإستثمار الأجنبي الزراعى

يعتبر الاستثمار من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي لما له من تأثير جوهري على الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل . فزيادة الاستثمار يعنى إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة والحد من مشكلة البطالة ، هذا فضلا عن زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات والحد من الواردات الاستهلاكية ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري ، وايضا زيادة الدخل الفردى و الذى يؤدى الى زيادة المدخرات و التى تؤدى بدورها الى استثمارات جديدة .

وقد اعتمد البحث على استخدام دالة الانتاج كوب – دوغلاس ، لقياس أثر الاستثمار الاجنبى الزراعى المباشر على النمو الاقتصادي للقطاع الزراعى المصرى خلال الفترة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) ، و إختيار هذا النموذج مستمد من النظرية النيوكلاسيكية للنمو.

التوصيف القياسى للنموذج

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في نمو القطاع الزراعى والتى يتباين تأثيرها من مقتصد لاخر ، حيث يمكن التعرف على النمو الذى حدث فى القطاع الزراعى نتيجة استخدام الاستثمار الاجنبى الزراعى وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى و الناتج المحلى الزراعى . لذلك سيتم إختبار النموذج النيوكلاسيكي . وذلك فى صورة نموذج وحيد المعادلة تاخذ الشكل التالى :

$$AgrGdp = f(AgrFI, L, G, OP)$$

حيث:

- *AgrD* : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعى الحقيقـــي، كمؤشر لمعدل النمو الإقتصادي للقطاع الزراعى.
- *FI* : الإستثمار الزراعى الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلي الزراعى الحقيقـــي.
- *L*: معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية .
- *G* : نسبة الإستهلاك الزراعى (الانفاق العام) الى الناتـــج المحلى الزراعى ، كمؤشر للتدخل الحكومي.
- *OP*: الإنفتاح الإقتصادي (الانفتاح التجارى) ويمثل حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات الزراعية من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الزراعى .

وتاخذ المعادلة الصورة رقم (١) ولتقدير النموذج يتم تحويل الدالة الى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كما فى المعادلة رقم (٢)

$$AgrD = FI^{\alpha 1} L^{\alpha 2} G^{\alpha 3} OP^{\alpha 4} .....(1)$$

$$LogAgrD = LogA + \alpha_1 L\log FI + \alpha_2 LogL + \alpha_3 LogG + \alpha_4 LogOP....(2)$$

وتوضح المعادلة الآتية نتائج التقديرات بعد استبعاد المتغيرات التى لم تتفق مع المنطق الاقتصادى ولم تثبت معنويتها إحصائيا .

$$LogAgrD = 12.3 + 0.03LogFI + 0.10LogL + 2.7LogG + 1.05LogOP$$
$$(1.89)^* \quad (2.3)^{**} \quad (1.93)^{**} \quad (1.83)^*$$
$$F = 9.4 \qquad R^{-2} = 0.٧١$$

القيمة ما بين( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث ** معنوية عن ٠,٠١ ، * معنوية عند مستوى ٠,٠٥.

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بملحق الدراسة

اظهرت نتائج تقديرات معلمات معاملات الانحدار المقدرة الى وجود علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعى الحقيقـــي وكل من الإستثمار الزراعى الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي

الزراعى الحقيقـــي ، معدل النمو السنوى للعمالة الزراعية ، نسبة الاستهلاك الزراعى الى الناتج المحلى الزراعى ، درجة الانفتاح الاقتصادى للقطاع الزراعى حيث زيادة كل منهم بنحو ١% يؤدى الى زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى المحلى بنحو ٠,٠٣ %، ٠,١٠ %، ٢,٧ % ، ١,٠٥% لكل منهم على الترتيب . وبلغت مرونة الإجمالية حوالى ٣,٨٨ مما يشير الى تزايد العائد على السعة اى بزيادة قيم تلك المتغيرات بنسبة ١% يزداد معدل نمو القطاع الزراعى بنحو ٣,٩% . وقد ثبت توافق إشارات معاملات الانحدار مع المنطق الاقتصادى ، كما ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار (F) والتى قدرت قيمتها بنحو ٩,٤ ، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن نحو ٧١% من التغير فى معدل نمو القطاع الزراعى يرجع إلى العوامل التى ذكرت بالنموذج و الباقي يرجع الى عوامل لم يتم تحديدها في نموذج الدراسة كرأس المال و غيرها .

تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى الحقيقى والناتج المحلى الزراعى الحقيقى

من النموذج السابق يمكن قياس أثر الاستثمار الاجنبي الزراعى على نمو القطاع الزراعى من خلال اختبار العلاقة التأثيرية بين المتغيرين المعنيين بالدراسة فقط و عليه يأخذ النموذج المراد تقديره الشكل التالي:

حيث توضح العلاقة بين الناتج المحلى الزراعى الحقيقى بالمليون جنيه كمتغير تابع و الاستثمار الاجنبـــى الزراعي الحقيقى بالمليون جنيه كمتغير مستقل خلال الفتـــرة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٤/٢٠١٥) ، حيـــث ثبتـــت معنوية العلاقة ككل استنادا لاختبار (F) ، كما توضح المعادلة التالية :

$$LogAgrD = 1.87 + 0.25LogFI$$
$$(2.4)^{**}$$
$$F = 5.8 \qquad R^2 = 0.36$$

القيمة ما بين( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث ** معنوية عن 0.01.

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بملحق البحث

حيث تبين وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبى الزراعى الحقيقى ومعدل نمو الناتج المحلى الزراعى الحقيقى ، حيث زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة لقطاع الزراعة بنحو ١% يؤدى إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الزراعى الحقيقى بنحو٠,٢٥% . كما تشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٣٦% من التغير فى معدل نمو الناتج المحلى الزراعى الحقيقى خلال فترة الدراسة قد يعزى لحجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة لقطاع الزراعة .

التقييم الكمى لمناخ الاستثمار الاجنبى الزراعى فى مصر

لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر سوف نقوم بحساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة ١٩٩٦ .

ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري .

تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة و تشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية [١].ويوضح الجدول رقم (٦) وضع مناخ الاستثمار المصرى بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية وذلك على مستوى المقتصد المصرى بوجه عام والقطاع الزراعى بصفة خاصة .

جدول رقم (٦) المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في مصر

المقتصد القومى				
نوع المؤشر	سنة 2014 / 2013	سنة 2015 /2014	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	25.3	24.4	0.9	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	−2.4	−0.8	−1.6	3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عنه من خلال معدل التضخم.	10.1	10.6	−0.5	0
على مستوى القطاع الزراعى				
نوع المؤشر	سنة 2014 / 2013	سنة 2015 /2014	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلي الزراعى الإجمالي.	−3.46	−3.59	−0.13	3
مؤشر السياسة النقدية: معدل التضخم فى القطاع الزراعى.	10.3	10.1	0.2	0

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢) بملحق البحث.

_ **حيث** يمكن من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة .

حيث يتم تقييم المؤشر كما يلي :

- أقل من ١ عدم تحسن مناخ الاستثمار
- من ١ إلى ٢ تحسن مناخ الاستثمار
- من ٢ إلى ٣ تحسن كبير في مناخ الاستثمار

بناء على نتائج التقديرات بالجدول رقم (٦) يتبين ان قيمة المؤشر المركب لمكون السياسة الاقتصادية المصرية قد بلغ حوالى −٠,٤ اى اقل من الواحد الصحيح مما يشير الى عدم تحسن مناخ الاستثمار فى مصر بعد على الرغم من الامكانات والقدرات الهائلة المتوفرة لديها . وبتقدير قيمة المؤشر على مستوى القطاع الزراعى تبين ان قيمة المؤشر قد بلغت نحو ٠,٠٤ مما يشير لعدم تحسن مناخ الاستثمار فى القطاع الزراعى . والذى هو بالتالى نتيجة حتمية لعدم تحسن مناخ الاستثمار الاجنبى بوجه عام فى المقتصد المصرى .على الرغم من ان مصر تأتى فى المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الدول الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبى وذلك وفقا للتقارير الدولية[٢]

الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى

وفقاً لما تقدم بالبحث والذى تبين منه ان قطاع استصلاح الاراضى هو القطاع الرئيسى الذى تتوجه اليه تدفقات الاستثمار الاجنبى فى المقتصد الزراعى المصرى فقد حاولت الدراسة الوقوف على الدور الذى يلعبه الاستثمار الاجنبى الزراعى فى استصلاح الاراضى بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة ويزيد فرص التشغيل ويرفع من قيمة الناتج الزراعى وبالتالى يقلل من معدلات الفقر فى المجتمع . ومن ثم يحاول البحث التعرف على واقع استصلاح الاراضى فى مصر واهم معوقات الاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى وذلك من خلال دراسة حالة لاحدى الشركات الرائدة فى هذا المجال .

تطور المساحة المستصلحة خلال الفترة (٩٨/١٩٩٩-٢٠١٣/٢٠١٤)

بدراسة الجدول رقم (٧) يتبين ان المساحات المستصلحة قد تباينت بتباين الفترات الزمنية وتعتبر الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) الاكثر مساحة نظرا لاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية واتجاه مصر نحو

مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمليات التوسع الافقى والتنمية الزراعية .

حيث بلغ اجمالى المساحة المستصلحة فى تلك الفترة حوالى ١٥٧٣,٣ الف فدان مقارنة بنحو ١٢٢٥,٤ الف فدان تم استصلاحها خلال الفترة من (١٩٥٢-١٩٨٦) . وقد اخذت المساحات المستصلحة فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال السنوات التالية وفقا لخطط التنمية ومشروعات الاستصلاح المستهدفة للدولة .

جدول رقم (٧) المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية

خلال الفترة (١٩٥٢/١٩٦٠-٢٠١٤/٢٠١٥)

السنـــــوات	مساحة الاراضى المستصلحة بالالف فدان	%
(1960 - 1952)	78.883	2.56
(1970 – 1960)	812.2	26.35
(1978 – 1970)	21	0.68
(1982 – 1978)	123.3	4.00
(1987 – 1983)	190	6.16
(1997 – 1987)	1573.3	51.04
1999/1998	38.3	1.24
2000/1999	22	0.71
2001/2000	12.7	0.41
2002/2001	28.7	0.93
2003/2002	18	0.58
2004/2003	23.5	0.76
2005/2004	14.5	0.47
2006/2005	7.8	0.25
2007/2006	2.2	0.07
2008/2007	2.1	0.07
2009/2008	7.1	0.23
2010/2009	14.6	0.47
2011/2010	11	0.36
2012/2011	35.8	1.16
2013/2012	22.9	0.74
2014/2013	22.6	0.73
الاجمالى	**3082.483**	**100.00**

Source: **www.capmas.gov.eg , Internet 2016 .**

تطور مساحة الاراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح

يوضح الجدول رقم(٨) توزيع المساحات المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٣/٢٠١٤) حيث بلغت مساحة الاراضى المستصلحة نحو ٢٢,٦ الف فدان عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢٢,٩ الف فدان عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة انخفاض قدرها ١,١%. وتتوزع مساحات الاستصلاح بين الجمعيات التعاونية الزراعية وشركات القطاع الخاص . حيث بلغت المساحة المستصلحة من الجمعيات التعاونية حوالى ١٧,٤ الف فدان تمثل نحو ٧٦,٩% من اجمالى المساحة المستصلحة عام ٢٠١٣/٢٠١٤ تليها شركات القطاع الخاص بنحو ٤,٨ الف فدان بنسبة قدرها ٢١,٢%. تليها مساحة هيئة التعمير والتنمية الزراعية بنحو ٠,٤ الف فدان تمثل نحو ١,٩%

جدول رقم (٨) تطور مساحة الاراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح

خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٣/٢٠١٤)

السنوات	المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية	مساحة الاراضى المستصلحة بالالف فدان			
		الجمعيات التعاونية	الاهمية النسبية للجمعيات	شركات القطاع الخاص	الاهمية النسبية للقطاع الخاص
2010/2009	14.6	2.4	16.4	12.20	83.6
2011/2010	11	0.5	4.5	10.50	95.5
2012/2011	35.8	28.5	79.6	7.30	20.4
2013/2012	22.9	12	52.4	10.30	45.0
2014/2013	22.6	17.4	77.0	4.80	21.2
الاجمالى	**106.9**	**60.8**		**45.10**	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح موزعة وفقا للمحافظات والمشروعات

ويوضح الجدول رقم (٩) مساحات الاراضى القابلة للاستصلاح والمستهدف استصلاحها وفقا لمشروعات التنمية الزراعية بكل محافظة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث يتبين من دراسة الجدول ان اجمالى مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح قد بلغ حوالى ١,٠٨ مليون فدان موزعة على ٧ محافظات هى الاسماعيلية ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، واسوان ، الوادى الجديد و مطروح . حيث تأتى محافظة المنيا فى المرتبة الاولى باجمالى مساحة قدر بنحو ٤٢٠ الف فدان بنسبة بلغت ٣٨,٧%، يليها كل من الوادى الجديد بنحو ٢٤٦ الف فدان ثم فى المرتبة الثالثة محافظة مطروح بنحو ١٦٦ الف فدان .

جدول رقم (٩) مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح موزعة وفقا للمحافظات والمشروعات٢٠١٣/٢٠١٤

المحافظة	المشروع	المساحة بالفدان	التوزيع النسبى %
	الاجمالى العام	1085330	100
الاسماعيلية	شرق البحيرات	4000	0.4
الجيزة	جنوب شرق المنخفض	33400	3.1
	امتداد جنوب شرق المنخفض	50000	4.6
الفيوم	وادى الريان	2600	0.2
المنيا	غرب المنيا	420000	38.7
اسوان	غرب كوم امبو	11330	1.1
	توشكى	142000	13.1
	ابار توشكى	10000	0.9
الوادى الجديد	الفرافرة القديمة	96000	8.8
	الفرافرة الجديدة	20000	1.8
	شرق العوينات	100000	9.2
	شمال سيوه	30000	2.8
مطروح	امتداد ترعة الحمام	16000	1.5
	المغرة	150000	13.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

وتتوزع تلك المساحات على نحو ١٤ مشروع تستحوذ محافظة الوادى الجديد منها على نحو ٤ مشروعات تليها محافظة اسوان بثلاث مشروعات . ويأتى مشروع المغرة بمحافظة مطروح فى المرتبة الثانية وفقا للتوزيع النسبى للمشروعات بنسبة بلغت نحو ١٣,٨% من اجمالى المساحات القابلة للاستصلاح ، يليها مشروع توشكى فى محافظة اسوان بنسبة بلغت نحو ١٣,١%.

ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيع المساحات المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث يتبين ان اجمالى المساحة المستصلحة من قبل التعاونيات تقدر بنحو ١٧,٤ الف فدان .

وتأتى محافظة مطروح فى المرتبة الاولى من حيث مساحة الاراضى المستصلحة حيث بلغت المساحات المستصلحة بها حوالى ١٥,٢ الف فدان بنسبة بلغت ٨٧,١% عام ٢٠١٣/٢٠١٤ . تليها محافظة الشرقية بحوالى ٢,٢ الف فدان بنسبة بلغت نحو ١٢,٩% من جملة المساحات المستصلحة من قبل الجمعيات . بينما بلغت المساحة المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص حوالى ٤,٨ الف فدان ، وتأتى محافظة الجيزة فى المرتبة الاولى بمساحة قدرت بنحو ٢,١ الف فدان تليها اسيوط بنحو ١,٥٩ الف فدان .

مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص

يوضح الجدول رقم (١١) مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص موزعة وفقا للمحافظات والمشروعات حيث يتبين ان مساحة الاراضى المستصلحة من قبل القطاع الخاص عام ٢٠١٣/٢٠١٤ يقدر بنحو ٤,٧٩ الف فدان موزعة على ٨ محافظات ونحو ٢٤ مشروع . تأتى محافظة الجيزة فى المرتبة الاولى بنحو ٢٠٠٧ فدان يستحوذ مشروع الرجوا على نحو ١٠٠٠ فدان تمثل نحو

٤٩,٨% من مساحة مشروعات الاستصلاح بالجيزة ، يليه مشروع الوطنية بمساحة بلغت نحو ٩٣٥ فدان . ثم محافظة اسيوط بنحو ١٥٦٨ فدان و يستحوذ مشروع اسيوط على نحو ٩٦٠ فدان منها تمثل نحو ٦١,٢% من المساحة المستصلحة بها.

جدول رقم (١٠) مساحة الاراضى المستصلحة موزعة وفقا لجهات الاستصلاح على المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٤

المحافظة	جهات الاستصلاح			الاجمالى
	الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية	شركات القطاع الخاص	الجمعيات التعاونية	
الاجمالى العام	**436**	**4794**	**17408**	**22638**
بورسعيد	382	-	-	382
الشرقية	-	-	2240	2240
القليوبية	-	55	-	55
كفر الشيخ	54	-	-	54
البحيرة	-	813	-	813
الجيزة	-	2007	-	2007
المنيا	-	12	-	12
اسيوط	-	1568	-	1568
اسوان	-	200	-	200
الاقصر	-	39	-	39
الوادى الجديد	-	100	-	100
مطروح	-	-	15168	15168

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

جدول رقم (١١) مساحة الاراضى المستصلحة من قبل شركات القطاع الخاص موزعة وفقا للمحافظات والمشروع ونوع التربة٢٠١٣/٢٠١٤

المساحة : فدان

المحافظة	المشروع	رملية طينية	رملية	بور متخلل	الاجمالى
الاجمالى العام		**184**	**4454**	**156**	**4794**
القليوبية	**راضي**	-	48	7	55
البحيرة	**الكتانة**	87	-	10	97
	الهاشمى	97	-	8	105
	مصر للتنمية	-	148	2	150
	مصر الخضراء	-	100	36	136
	الدولية	-	220	5	225
	الصديق	-	62	38	100
الجيزة	**ريجوا**	-	1000	-	1000
	النخيل	-	12	-	12
	الوطنية	-	935	-	935
	الانتاج الزراعى	-	60	-	60
المنيا	**هرمو بولس الجديدة**	-	10	-	10
	الزهراء	-	2	-	2
اسيوط	**القطان والسعد**	-	270	40	310
	العدوى	-	60	-	60
	القطوف	-	178	-	178
	المصرية	-	50	10	60
	اسيوط	-	960	-	960
اسوان	**كوم امبو**	-	200	-	200
الاقصر	**ام بى فارمز**	-	22	-	22
	ام اى	-	17	-	17
الوادى الجديد	**الراشدة**	-	25	-	25
	النهضة	-	25	-	25
	الصفاء	-	50	-	50

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ٢٠١٦ .

دراسة حالة شركة الظاهرة الزراعية

لتحقيق الأهداف المرجوة للبحث ، تم الاعتماد على البيانات الميدانية التى تعمل على وصف الظاهرة كميا و وصفيا حتى يمكن دراستها من جوانبها المتعددة. وذلك للتعرف على اهم المعوقات التى تواجه المستثمر الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى فى جمهورية مصر العربية . وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية للوقوف على تلك المعوقات ومحاولة ايجاد حلول لها . و ذلك فى ظل عدم توافر بيانات ثانوية تفيد بعدد شركات الاستثمار الاجنبى الزراعى العاملة فى قطاع استصلاح الاراضى ، وادراج كافة الشركات الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بشركات الاستثمار معاً . حيث تم دمج عدد الشركات المصرية والعربية والأجنبية فى بيان واحد يصعب معه الفصل بين شركات الاستثمار الاجنبى وشركات الاستثمار الخاص المحلى. كان الاعتماد على البيانات الاولية هو الوسيلة الوحيدة . حيث حاول البحث الوصول لبعض شركات الاستثمار الاجنبى الزراعى فى مجال استصلاح الاراضى و الوقوف على انشطتها وذلك من خلال البحث عبر شبكة المعلومات الدولية .

وقد توصل البحث لاكثر من ٢٠ شركة اجنبية تعمل فى قطاع استصلاح الاراضى داخل مصر ، وقد تم وضع استمارة استبيان تتضمن كل الاسئلة الممكنة والتى تتلائم مع هدف البحث والنتائج المرجوة منه، الا ان رفض المبحوثين التعاون كان حجر العثرة الذى دفع بالباحث الى اللجوء لاحد مناهج البحث العلمى التى يتم استخدامها فى مثل تلك الحالات والتى يصعب فيها اجراء المسح الميدانى ولو على عينية صغيرة فى المجتمع. ومن ثم اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة فى الوصول للبيانات الاولية وقد وقع اختيار البحث على شركة الظاهرة الزراعية كأحد اهم شركات الاستثمار الاجنبى الزراعى فى مصر والتى رأى المسؤلون بها ان اعداد مثل هذه البحث لهو اداه مساعدة فى تطوير عملهم داخل مصر وتسهيل ما يواجههم من معوقات وصعوبات .

منهج دراسة الحالة

يعتمد منهج دراسة الحالة الى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة بمعنى ان الحالة التي يصعب فهمها،ويصعب إصدار الحكم عليها نظرا لوضعيتها المميزة او الفريدة يمكن التركيز عليها بمفردها وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ثم تحليلها والتعرف على جوهر موضوعها تمهيدا للتوصل الى نتيجة واضحة بشأنها . ويرى الكثيرون أن دراسات الحالة هي ضمن الدراسات المسحية،لأن كثيرا من الإجراءات البحثية في كلا النوعين متشابهة الى حد كبير.

وتعرف دراسة الحالة على أنها منهجا لتنسيق و تحليل المعلومات التي يتم جمعها عن الفرد و عن البيئة التي يعيش فيها [٨]. أي أن منهج دراسة الحالة هو نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو نظاما أو مؤسسة أو مجتمعا محليا يهدف إلى جمع البيانات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة و تاريخها و خبراتها الماضية و علاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة.

و يقوم اسلوب دراسة الحالة على جمع بيانات و معلومات كثيرة و شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات و ذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة و ما يشبهها من ظواهر من أجل فهم أعمق و أفضل للمجتمع الذي تمثله هذه الحالة .

يستخدم الباحثون دراسة الحالة لعدة أغراض [٤]هي:

- **الوصف:** يهدف الباحث في كثير من دراسات الحالة إلى وصف وتصوير الظاهرة التي يدرسها بوضوح.
- **التفسير:** اى تفسير ظاهرة معينة .

- **التقويم:** يمكن للباحث في دراسة الحالة أن يستخدم المعلومات والحقائق التي تتجمع لديه عن الحالة (وحدة الدراسة) في تحسين هذا الوضع أو تصحيح اتجاه غير مرغوب فيه.

و يمكن الحصول على البيانات والمعلومات في دراسة الحالة من مصادر عديدة نذكر منها المقابلة الشخصية

شركة الظاهرة الزراعية العالمية

تُعتبر شركة الظاهرة واحدة من أبرز الشركات العاملة في المجال الزراعي، حيث تختص بزراعة وإنتاج وبيع الأعلاف والسلع الغذائية مثل الأرز والدقيق والفاكهة والخضار. وقد حققت الشركة منذ تأسيسها ازدهاراً مميزاً، معتمدة على استراتيجية فعّالة للاستثمار الأجنبي تجلّت في سلسلة من عمليات الاستحواذ والشراكة مع منتجي الأغذية والأعلاف حول العالم. وتملك الشركة وتدير قاعدة كبيرة من الأصول تشمل أراضٍ زراعية تمتد على مساحة ٢٠٠ ألف فدان و٨ مصانع لكبس الأعلاف وإنتاجها و٤ مصانع لضرب الأرز ومصنعين لطحن الدقيق . وتمتلك شركة الظاهرة حوالى ١٣ فرع على مستوى العالم براس مال حوالى ١,٢ مليار دولار

وتسهم الاستثمارات التي أقامتها الظاهرة في مختلف المناطق الجغرافية في تأمين الغذاء على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة الزراعية في الدول المعنية، ويتحقق ذلك عن طريق تكريس جزء من إنتاجها الزراعي للاستهلاك المحلي والارتقاء بالبنية الأساسية المحلية والتي تعد عنصراً أساسياً في تطوير القطاع الزراعي في البلاد. كما تمتلك الظاهرة وتدير محطات الإنتاج الخاصة بها عبر مختلف الخطوط التجارية؛ إذ يمثّل الإنتاج والتوزيع جزءاً رئيسياً من كفاءات المجموعة ومن سلسلة القيمة على حد سواء. وتنتشر شركة الظاهرة فى اكثر من دولة ويتبعها اكثر من شركة عالمية فى مجال الزراعة والانتاج والتسويق منها شركة العين القابضة (الامارات) ، شركة الظاهرة فاجافي (اسبانيا)، شركة الظاهرة اي سي اكس العالمية امريكا ،شركة الظاهرة جنوب أفريقيا ، الظاهرة الزراعية فى كل من باكستان ، المغرب ، نامبيا ، الهند .

شركة الظاهرة الزراعية مصر

جاء تأسيس شركة الظاهرة مصر في عام ٢٠٠٧ كثمرة جهود متضافرة بين حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بغرض إنشاء مشاريع زراعية لزراعة وإنتاج وتصدير المنتجات الغذائية والأعلاف. وتعتبر مصر الدولة رقم ٤ فى حجم استثمارات شركة الظاهرة عام ٢٠١٦ ، حيث يقدر اجمالى استثماراتها فى مصر بنحو ٣ مليار جنيه . وتتخصص شركة الظاهرة مصر في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، وقد استثمرت على نحو بارز في بناء بنية تحتية قوية تتألف من آبار ونظم الري بالتنقيط والري المحوري ومحطات الضخ ووحدات الترشيح ومصانع المعالجة ووحدات الفرز والتعبئة. كما طورت الشركة قدرات الدعم اللوجستية المتقدمة للتوزيع الداخلي والخارجي واستثمرت في أحدث المعدات الزراعية وآلات الدعم اللوجستي.

وتدير شركة الظاهرة مصر اليوم أربعة مشاريع زراعية متميزة. وفي شرق العوينات على وجه الخصوص، تزرع الشركة حوالي ١٦١٨٥ فدان لإنتاج البرسيم الحجازي والسيلاج وغيرها من المحاصيل، وتنتج حوالي ٥٠٠٠٠ طن متري من الأعلاف والسيلاج سنوياً. إضافة إلى ذلك، تمتلك وتشغل شركة الظاهرة مصر منشأة لمعالجة الأعلاف وكبسها في شكل بالات. وتختص شركة الظاهرة مصر بجزء كبير من كفاءاتها الرئيسية في استصلاح الأراضي وإنشاء البنية التحتية. وقد قامت الشركة بحفر الآبار وإنشاء نظم الري بالتنقيط والري المحوري ومحطات الضخ ووحدات الترشيح في جميع مشاريعها المختلفة في النوبارية والصالحية وشرق العوينات. وتمتلك شركة الظاهرة مصر أيضاً مشاريع زراعية في توشكى على مساحة أرض شاسعة تبلغ ١٠٠ الف فدان قيد التحضير حالياً لزراعة البرسيم الحجازي ومحاصيل أخرى متنوعة . وتزرع وتنتج شركة الظاهرة مصر حوالي ١٥٠٠٠ طن متري من الفاكهة الحمضية سنوياً. وفي حين تركز الشركة بشكل أساسي على زراعة البرتقال، تزرع الشركة أيضاً أنواع مختلفة من الحمضيات مثل الليمون والجريب فروت واليوسفي. وتنقل شركة الظاهرة مصر إنتاجها عبر مختلف أسواق التصدير في أفريقيا

والشرق الأوسط وأوروبا. كما تزرع وتنتج شركة الظاهرة مصر على وجه الخصوص حوالي ٥٠٠٠٠ طن متري من القمح سنوياً مخصصة للاستهلاك المحلي، بالاضافة الى نحو ٢٥٠٠٠ طن من الذرة .

مشروعات شركة الظاهرة فى مصر

١. **مشروع الصالحية :** تمتلك شركة الظاهرة ٣ الاف فدان فى منطقة الصالحية ، حيث بدات نشاطها فى الصالحية عام ٢٠٠٥ وبدأ الانتاج الفعلى فى عام ٢٠٠٦ ويصل راس مال المشروع حاليا ٤٠ مليون جنيه . تنقسم المساحة الى ٢٠٠٠ فدان موالح ، و ١٠٠٠ فدان اعلاف ومحاصيل مختلفة .
٢. **مشروع شرق العوينات :** تمتلك الشركة نحو ١٧,٥ الف فدان منذ عام ٢٠٠٨ تم استصلاحها وبدات فى الانتاج
٣. **مشروع توشكى فرع ٣ :** يعتبر الاضخم والاكبر حيث يتضمن نحو ١٠٠ الف فدان مقسمة الى ٤ مراحل كل مرحلة ٢٥ الف فدان . وقد تم الانتهاء من أعمال الحفر والتبطين والأعمال الصناعية وأحواض التجهيز لطلمبات وإطلاق المياه من ترعة الشيخ زايد في توشكي إلى فرع D1 المغذي لمساحة ٣٠ ألف فدان (فعليا ٢٤ الف فدان) ضمن الأراضي المخصصة للشركة في مشروع توشكى ويأتي ذلك بعد موافقة وزارة الموارد المائية والري على إطلاق المياه إلى فرع ٣ في توشكى لتوفير المياه اللازمة لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان ضمن المساحات المستهدف استصلاحها في توشكى . وقد تم زراعة ٣٥٠٠ فدان من حوالى ٢٥ الف فدان تمثل المرحلة الاولى وذلك بتكلفة قدرت بنحو ٥٩ مليون دولار تمثل نحو ٥٥,١% من اجمالى تكلفة المرحلة الاولى والمقدر بنحو ١٠٧ مليون دولار. وقد تم انشاء محطة طاقة شمية لتوليد الكهرباء بطاقة ١١ ميجا وات وذلك لخدمة المرحلة الاولى فقط وذلك بتكلفة ١٤ مليون دولار . ويتم استخدام الطاقة المولدة فى الاعمال اثناء النهار بينما يتم الاعتماد على الطاقة الكهربية الحكومية اثناء الليل .

ونظرا لنمو حجم مشروعات شركة الظاهرة الزراعية وارتفاع حجم استثماراتها ودورها الرائد فى التنمية الزراعية بالاضافة لمساهمتها فى توفير مخزون استراتيجى من محصول القمح . تسعى الشركة جاهدة لاستخدام احدث التقنيات واجراء الابحاث لتطوير الاصناف ، بالاضافة لجلب الخبراء الاجانب المتخصصين فى تدريب العمالة المصرية على احدث التقنيات فى الزراعة والرى والحصاد حتى يتثنى للشركة القيام بدورها فى توظيف العمالة المصرية واعداد الكوادر المتميزة. كما أنشأت شركة الظاهرة أيضاً مختبراً داخلياً لمراقبة الجودة لضمان مطابقة منتجات الحصاد لمعايير الجودة اللازمة ومتطلبات العملاء المحددة. ومن ناحية أخرى، أقامت الظاهرة مصر شراكة إستراتيجية مع شركة اجيليتي مصر لإدارة النقل البري الداخلي والشحن عبر البحار بهدف تسهيل عمليات التشغيل وحركة البضاعة.

وبناء على ما سبق والذى يوضح حجم وقوة استثمارات شركة الظاهرة فى مصر كان من الضرورى التعرف على اهم المعوقات التى تواجه المستثمر الاجنبى بوجه عام وشركة الظاهرة بوجه خاص. وقد اوضحت نتائج المقابلة الشخصية مع مسئول الشركة بعض المعوقات ومقترحات حلها كما يلى:

معوقات الاستثمار الزراعى فى مجال استصلاح الاراضى :

١. طول فترة اجراءات تأسيس الشركات .
٢. طول فترة اجراءات التملك حيث تتطلب اجراءات التمليك للاراضى الصحراوية ابرام عقود بين الدولة والمستثمر ونظرا لانها عقود حكومية يتم مراجعتها من قبل مجلس الدولة للوقوف على مدى سلامتها القانونية وهذا الاجراء يستلزم وقت طويل ، بالاضافة الى اشتراط الدولة فى العقود المبرمة مع المستثمرين الاجانب على نظر اى نزاع ينشأ امام المحاكم المصرية ، ورفض اتباع اجراءات التحكيم الدولى .

٣. عدم جاهزية بعض المناطق المستهدفة للاستصلاح باعمال البنية التحتية ، بالاضافة الى ارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الاساسية مما يزيد من اعباء المستثمر المالية حيث ان هناك بعض الخدمات تسبب اعاقة للمستثمر مثل:
- ارتفاع اسعار بعض الخدمات اللازمة للانتاج مثل الكهرباء ، المياه ، والاتصالات .
- ارتفاع تكلفة النقل مع انخفاض كفاءتها بوجه عام ، خاصة النقل الجوى حيث يعانى المستثمرين من قلة الفراغات المتاحة للشحن مما يعرض المنتجات للتلف .
- قصور شبكة الطرق البرية .

٤. عدم الحصول على مصادر الطاقة الا بعد الانتهاء من الزراعة فعليا وبالتالى يتحمل المستثمر تكاليف السولار والبنزين لتشغيل الالات باسعار اعلى من القيمة الفعلية له لانه يحصل عليها بدون موافقة رسمية ، وقد يؤدى ذلك لتحمل المستثمر لخسائر ضخمة نتيجة تعرض السيارات للحوادث سواء بالسرقة او حوادث الطريق نظرا لعدم توافر طرق ممهدة .

٥. فرض رسوم على تصدير بعض السلع مثل رسم ٥٠ دولار على كل طن مصدر من الاعلاف .

٦. تعدد الجهات المسؤلة فلا يوجد شباك واحد يسهل للمستثمر التعامل معه وفى وضع استصلاح الاراضى الامر اكثر تعقيدا نظرا لوجود عدة جهات مسئولة عن منح موافقات رسمية قبل منح الاراض للمستثمر من اهمها : هيئة عمليات القوات المسلحة ، الاثار ، الرى ، المحاجر ، البترول ، البيئة حيث بناء على موافقات تلك الجهات تقوم هيئة التعمير والتنمية الزراعية بدراسة الطلب واجراء المعاينات اللازمة لبدء التعامل على طلب الحصول على الارض

٧. عدم وجود قانون استثمار يراعى متطلبات الدولة واحتياجاتها فيقدم لائحة تنفيذية تتسم بالمرونة والبعد عن التعقيد ويشتمل على حوافز مشجعة للمستثمر.

٨. التخوف من منح الاراضى رغم دعوة الدولة للمستثمرين ورغبتها فى استثمار زراعى قوى يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة .

٩. قد لا يواجه المستثمر غير الزراعى نفس القدر من المشاكل والعقبات التى يواجهها المستثمر الزراعى.

١٠. عدم قدرة الحكومة على حل مشاكل المستثمرين رغم الاجتماعات العديدة التى يتم عقدها معهم .

١١. ارتفاع اسعار الاراضى ، والتقديرات الجزافية لها .

١٢. عدم صدور قانون العمل والذى سينظم العلاقة بين العمالة والمستثمرين اصحاب العمل خاصة مع استهداف المشروعات الاستثمارية فى القطاع الزراعى لامتصاص قد كبير من العمالة وتدريبهم وتأهيلهم بما يناسب طبيعة الانتاج .

١٣. عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجم من تقلباته.

١٤. التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات ، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية.

١٥. غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.

١٦. عدم مسايرة البنية الاساسية المعلوماتية فى مصر لاحتياجات الشركات متعددة الجنسيات من البيانات والمعلومات اللزمة للربط بين فروع الشركات والمركز الرئيسى .

مقترحات واليات الحل

يمكن ايجاز بعض المقترحات وفقا لنتائج المقابلة الشخصية مع مسئول شركة الظاهرة فيما يلى :

١. وضع التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار والتى تتسم بالمرونة والبعد عن التعقيد واستهلاك الكثير من وقت المستثمر .

٢. تهيئة مناخ استثمارى جيد من خلال وضع السياسات الجاذبة للاستثمار وتحديد نوع القطاعات الزراعية المستهدفة والمشروعات المرجوة سواء (استصلاح اراضى ، انتاج حيوانى وسمكى ، خدمات زراعية) .

٣. توفير البنية التحتية بقروض من جهات دولية على ان يقوم المستثمر بتحمل التكلفة وسداد تلك القروض
٤. تيسير اجراءات الحصول على الطاقة قبل اتمام الزراعة حتى يتسنى للمستثمر القيام بعمليات الاستصلاح .
٥. الكثير من دول العالم لا تمنح حق التملك لاراضيها وبالتالى منح المستثمر الاراضى بنظام حق الانتفاع يجعل المستثمر حريص على بذل اقصى جهد وتحقيق اعلى عائد وتشغيل المشروع بكفاءة . ومن ثم وجود اجراءات موحدة لمنح الاراضى بنظام حق الانتفاع للمستثمرين الاجانب سيجعل من السهل على من تنطبق عليهم الشروط التقدم بطلب الحصول على الارض . مما يوفر الكثير من الوقت والجهد نظرا لقصر الاجراءات .
٦. توفير الخبرات البحثية الجادة ومراكز الابحاث داخل المناطق المستهدفة ،بالاضافة لضرورة الربط بين الباحثين والمستثمرين حتى يتثنى تطبيق ابتكاراتهم البحثية .

مما سبق يتبين ان إذا كان هناك دور يمكن لرأس المال الأجنبي أن يلعبه في اى مجتمع فلا يمكن أن يتحدد هذا الدور إلا ابتداء من أهداف المجتمع نفسه وتحديده الدقيق للقطاعات والانشطه التي لا يستطيع القيام بها في الأجل القصير سواء لأسباب تكنولوجيه وما يرتبط بها من خبرات فنية أو لضخامة ما تحتاجه من رأسمال. ومن ثم فان مبادئ الرشادة الاقتصادية تحتم أن تقوم الدولة بتحديد دقيق للقطاعات الاقتصادية وللفروع التي نحتاج فيها لإدخال رأس المال الأجنبي بحيث تكون الاستعانة به لسد ثغرات لا يمكن للاقتصاد القومي أن يغطيها في الوقت الراهن أما لأنها متقدمة تكنولوجيا بأكثر مما يتوافر لدينا ، أو لأنها تحتاج بالفعل إلى رءوس أموال كبيرة لا يمكن للحكومة ولا للقطاع الخاص تدبيرها. كما ان توفير بيئة جيدة سيؤدي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه احد اهم مصادر التمويل بالنسبة لدولة كمصر تعاني من نقص في مدخراتها المحلية.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث بما يلى :

١. وضع خريطة استثمارية للقطاع الزراعى بوجه خاص محدد بها الانشطة المستهدفة والمشروعات المراد تنفيذها ومعدلات النمو المتوقعة لها .
٢. زيادة حجم الاستثمارات العامة فى مجال البنية التحتية مما يؤدى لخفض التكلفة للمستثمرين وبالتالى يحفز على زيادة الاستثمار الخاص .
٣. الاسراع فى انهاء تعديلات قانون الاستثمار الموحد ولائحته التنفيذية وسن التشريعات الملائمة التى تيسر للمستثمر الوصول الى الاستثمار فى الوقت المناسب وتقضى على تكلفة الانتظار والتى قد تؤدى الى رحيل المستثمر ، بالاضافة الى تعديل شروط التقاضى عند ابرام العقود بما يسمح للمستثمر اتباع اجراءات التحكيم الدولى فى حالة النزاع .
٤. الاستفادة من امتيازات الاستثمار الاجنبي المباشر ومنها ، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الانتاج ، وضرورة توجيه الاموال الى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الاقتصادي .
٥. وضع صيغة موحدة لعقود تملك الاراضى وحق الانتفاع مما ييسر على المستثمرين الاجانب ممن تنطبق عليهم الشروط التقدم بطلب الحصول على الارض . مما يوفر الكثير من الوقت والجهد نظرا لقصر الاجراءات.
٦. ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بوجه خاص فى القطاع الزراعى بتحقيق معايير معينة تعكس اختيارات الاقتصاد الزراعى المصري واحتياجاته التنموية ، مثل استيعاب أعداد

متزايدة من العمالة وتدريبها أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخري قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد (مثل الصعيد والمحافظات الصحراوية) أو أن ينتج عن نشاطه تخفيضا في الواردات الزراعية والسلعية أو زيادة في الصادرات ، بالاضافة الى تحقيق تقدم تكنولوجي لا يقتصر على دائرة المشروع ولكن يكون له آثار مجتمعية ملموسة.

الملخص

تعاني مصر من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، و ذلك بسبب انخفاض دخلها القومي، وضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فالواقع يشير الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة يمكن أن ترتفع بوجوده قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة . ولكن بالقراءة المتأنية لبيانات تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر وتوزيعها على قطاعات المقتصد القومى نجد ان النصيب النسبى للاستثمار الزراعى هامشى الى حد كبير مقارنة بباقى القطاعات فقد بلغ حوالى ١٧٧,٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٦% من اجمالى الاستثمار الاجنبى والمقدر بنحو٢٩,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ . مما يشير الى ضئالة النصيب النسبى للقطاع الزراعى من تدفقات الاستثمار الاجنبى ، وبما لا يتناسب مع الاداء المتوقع لهذا القطاع فى تحقيق التنمية المستدامة .مما يدفع الى التساؤل : هل يفتقد القطاع الزراعى لعناصر جذب الاستثمار الاجنبى مقارنة بالاستثمار فى القطاعات الاخرى ؟

وقد استهدف البحث التعرف على معوقات الاستثمار الاجنبى الزراعى وبوجه خاص فى قطاع استصلاح الاراضى ، ومن ثم اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة .

وقد خلص البحث الى عدة نتائج من اهمها :

١. تبين من دراسة التوزيع الجغرفى للاستثمار الاجنبى الزراعى فى قطاع استصلاح الاراضى على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة (٩٥/١٩٩٦-٢٠١٥/٢٠١٤) ان محافظة القاهرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى بها ، وعلى الرغم من كونها محافظة حضرية الا ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبى بها قدر بنحو ١١٤,٧ مليون دولار ، وقد يعزى ذلك لكونها المقر الادارى لعديد من شركات استصلاح الاراضى . يليها محافظة اسوان بقيمة بلغت ١٠,٢ مليون دولار ، وتأتى الجيزة فى المرتبة الثالثة بمتوسط استثمارات قدر بنحو ٩,٢ مليون دولار ، كل من الشرقية ، البحيرة ، الاسماعيلية،و الاسكندرية باجمالى استثمارات قدر بنحو٥,٩ ، ٣,٧، ٢,٤،٣,١ مليون دولار لكل منهم على الترتيب
٢. اظهرت نتائج النموذج الكلى لاثر الاستثمار الاجنبى الزراعى على نمو الناتج المحلى الزراعى وجود علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعى الحقيقـــي وكل من الإستثمار الزراعى الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الزراعى الحقيقـــي ، معدل النمو السنوى للعمالة الزراعية ، نسبة الاستهلاك الزراعى الى الناتج المحلى الزراعى ، درجة الانفتاح الاقتصادى للقطاع الزراعى حيث زيادة كل منهم بنحو ١% يؤدى الى زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى المحلى بنحو ٠,٠٣ %، ٠,١٠ %، ٢,٧ % ، ١,٠٥% لكل منهم على الترتيب . وبلغت مرونة الإجمالية حوالى ٣,٨٨ مما يشير الى تزايد العائد على السعة اى بزيادة قيم تلك المتغيرات بنسبة ١% يزداد معدل نمو القطاع الزراعى بنحو ٣,٩% .

٣. اظهرت نتائج دراسة الحالة على شركة الظاهرة الزراعية ان اهم المعوقات التى تواجه المستثمر فى مجال استصلاح الاراضى هى : طول فترة الاجراءات التملك ، عدم جاهزية بعض المناطق المستهدفة الاستصلاح ، عدم الحصول على مصادر الطاقة الا بعد الانتهاء من الزراعة ، تعدد الجهات المسؤلة فلا يوجد شباك واحد يسهل للمستثمر التعامل معه وفى وضع استصلاح الاراضى ،التخوف من منح الاراضى، رغم دعوة الدولة للمستثمرين ورغبتها فى استثمار زراعى قوى يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة .

ومن ثم يوصى البحث بوضع خريطة استثمارية للقطاع الزراعى بوجه خاص محدد بها الانشطة المستهدفة والمشروعات المراد تنفيذها ومعدلات النمو المتوقعة لها ، والاسراع فى انهاء تعديلات قانون الاستثمار الموحد ولائحته التنفيذية وسن التشريعات الملائمة التى تيسر للمستثمر الوصول الى الاستثمار فى الوقت المناسب وتقضى على تكلفة الانتظار والتى قد تؤدى الى رحيل المستثمر .

المراجع

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مفهوم الاستثمار المباشر ، العدد (١) يناير ، الكويت ، ٢٠٠٨.
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،٢٠٠٨ ، ٢٠١٥
٣. حسان خضر(دكتور)، الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة قضايا التنمية . ٢٠٠٤ .
٤. رجاء محمود أبو علام (دكتور)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١.
٥. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .
٦. محمد داودي (دكتور) ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر الدولي العاشر" حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، أبريل٢٠١١
٧. مركز معلومات مجلس الوزراء ، واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجار الدولية ، سلسلة تقارير معلوماتية ، ٢٠١٤ .
٨. مهدي حسن الزويلف(دكتور)، أسلوب دراسة الحالة بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصاد والتجارة، دار مجدلاوي ،الأردن، ١٩٨٣.
٩. وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بيانات غير منشورة .
١٠. وزارة الاستثمار ، عرض تقديمى بعنوان " الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر "، يوليو ٢٠١٠، ص٤٠
١١. وزارة التخطيط ،الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول، القاهرة أبريل ٢٠٠٢ .
12. DCDE ,Detailed benefits of FDI “ 2nd edition , 2004

الملاحق

جدول رقم (١) تطور كل من الاستثمار الزراعى، والاستثمار الاجنبى الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦- ٢٠١٤ /٢٠١٥)

قيمة : مليون جنيه

السنوات	الاستثمار الزراعى		الاستثمار الاجنبى الزراعى		الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى	الناتج المحلى الزراعى الحقيقى بالمليار جنيه
	جارى	حقيقى	جارى	حقيقى		
1996/1995	4484	4076.36	312	283.6	7.0	33.636
1997/1996	5192	4669.06	1361.8	1224.6	26.2	37.680
1998/1997	8157	7449.32	1389.6	1269.1	17.0	41.735
1999/1998	8419	8002.85	1476	1403	17.5	46.483
2000/1999	8130	7562.79	420.5	391.2	5.2	49.116
2001/2000	8200	7434.27	444.2	402.7	5.4	49.955
2002/2001	9590	8324.65	856.3	743.3	8.9	50.694
2003/2002	6400	5693.95	320.8	285.4	5.0	56.762
2004/2003	7560	6854.03	958.3	868.8	12.7	62.829
2005/2004	7420	6480.35	1320.4	1153.2	17.8	65.764
2006/2005	8040	6819.34	2028.6	1720.6	25.2	69.381
2007/2006	7790	6182.54	5561.7	4414	71.4	79.365
2008/2007	8070	4789.32	7308.4	4337.3	90.6	67.122
2009/2008	6860	4628.88	2470.3	1666.8	36.0	91.430
2010/2009	6740	4188.94	1036.4	6440.9	15.4	100.062
2011/2010	6840	3560.65	2565.2	1335.3	37.5	99.011
2012/2011	5370	2902.7	172.4	93.2	3.2	102.054
2013/2012	8390	4184.54	481.8	240.3	5.7	104.589
2014/2013	11600	5547.58	847.9	405.5	7.3	115.495
2015/2014	13300	5903.24	177.5	78.8	1.3	122.059
المتوسط	7827.6	5762.8	1575.5	1437.9	12.5	72.3

المصدر: وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، بيانات غير منشورة

جدول رقم (٢) بعض المتغيرات الاقتصادية للنموذج القياسى

السنوات	الصادرات الزراعية مليار جنيه	الواردات الزراعية مليار جنيه	الاستهلاك الزرعى	عدد المشتغلين بالزراعة بالمليون عامل	معدل نمو العمالة	الناتج المحلى الاجمالى لقطاع الزراعة بالمليار جنيه	اجمالى الاستثمار الاجنبى فى قطاع الزراعة مليون جنيه
1996/1995	1.552	7.61	33.61	4.657	0.77	37	312.01
1997/1996	1.449	6.726	40.61	4.693	3.98	41.9	1361.75
1998/1997	1.421	6.474	42.88	4.88	1.60	45.7	1389.62
1999/1998	1.76	5.67	45.61	4.802	1.15	48.9	1475.98
2000/1999	1.804	6.392	51.28	4.857	1.19	52.8	420.53
2001/2000	1.772	7.222	52	4.915	1.16	55.1	444.18
2002/2001	2.111	8.757	54.18	4.972	0.95	58.4	856.26
2003/2002	3.033	9.0936	58.9	5.019	1.30	63.8	320.79
2004/2003	4.638	9.415	66.94	5.084	0.39	69.3	958.31
2005/2004	6.857	13.759	68.88	5.104	1.04	75.3	1320.38
2006/2005	5.314	12.863	76.11	5.157	1.67	81.8	2028.55
2007/2006	4.916	15.415	87.74	5.243	1.72	100	5561.67
2008/2007	6.787	11.791	105.67	5.333	1.76	113.1	7308.4
2009/2008	13.2	26.419	120.39	5.427	2.17	135.5	2470.26
2010/2009	27.5	26.35	140.98	5.545	24.00	161	10363.4
2011/2010	20	41.37	166.61	6.876	0.95	190.2	2565.17
2012/2011	15.8	52.561	191.3	6.81	6.20	188.8	172.4
2013/2012	19.7	48.623	215.7	6.39	7.20	209.7	481.8
2014/2013	20.3	28.654	227.8	6.85	0.60	241.5	847.9
2014/2015	20.5	30.376	360.4	6.81	1.32	275	177.5

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

Obstacles Of Agricultural Foreign Investment In Land Reclamation " Case Study "

Dr. Doaa Mamdouh Soliman **Dr. Yehia Abd El-Rahman Yehia**
Agricultural Economics Research Institute

Summary

Egypt suffers from a lack of mechanisms for achieving development capital, and because of the low national income, and the weakness of the savings rate, making it looking for different ways to bring these funds, which including foreign direct investment. In fact, it indicates that foreign direct investment can contribute to the operation amount of labor could increase its existence value of GDP and exports. It can also contribute to the exploitation of natural resources, including owned advanced technology. But reading carefully the data of foreign direct investment flows and distributed to the National Savin sectors we find that the relative share of agricultural investment marginally increased significantly compared to the rest of the sectors has reached about 177.5 million pounds, accounting for about 0.6% of the total foreign investment, estimated at 29.8 billion pounds in 2014/2015 . Which indicates Dialh relative share of the agricultural sector from foreign investment flows, and not commensurate with the expected performance of this sector in achieving sustainable development .mma pays to wonder: Are the agricultural sector lacks the elements to attract foreign investment compared to investment in other sectors?

The research aimed to identifying impediments to foreign investment and, in particular agricultural land reclamation sector, and then adopted research on the case study method.

The research concluded that several of the most important results:

The Geografic distribution of foreign investment in the Agricultural Land Reclamation at the level of governorates during the period Sector (95/1996-2014/2015) showed that the Cairo governorate come in first place in terms of foreign investment in land reclamation by the sector size, although being an urban province, but the average size of investment by foreign estimated at $ 114.7 million, has been attributed to being the administrative headquarters for many of the land reclamation companies. Followed by the Aswan Governorate valued at $ 10.2 million, and Giza comes in third place with an average investment estimated at $ 9.2 million, all from the El-Sharkia, El-Bohera, Ismailia and Alexandria with a total investment estimated at 5.9, 3.7,2.4, 3.1 million dollars for each of them respectively .An Econometric model showed that there is a positive relationship between the annual growth rate of gross domestic product of agricultural real and all of the direct agricultural FDI as a

percentage of gross domestic product of agricultural real, agricultural labor annual growth rate, the proportion of agricultural consumption to GDP Agricultural, degree of economic openness agricultural sector in terms of increasing each of them by about 1% leads to increased growth rate of agricultural GDP by about 0.03%, 0.10%, 2.7%, 1.05% each, respectively. The total flexibility about 3.88, indicating a growing return on capacity an increase of the values of these variables a 1% growth rate of the agricultural sector increased by about 3.9%. Finally the results of the case study on agricultural phenomenon firm showed that the most important obstacles facing the investor in the field of land reclamation are: the length of the proceedings of ownership, lack of readiness of some targeted areas reclamation, lack of access to energy sources, but after the completion of Agriculture, multiplicity of Responsible there is no nets one easy for an investor to deal with it in the development of Land Reclamation, the fear of land grants, despite a call for investors and the state is willing to invest Agricultural forces contribute to the achievement of sustainable development.

Recommendion

Egypt should have a new investment map for the agricultural sector in particular defined the targeted activities and projects to be implemented and expected rates of its growth, and accelerate all adjustments for Consolidated Investment Act and its implementing regulations and enact appropriate legislation that will facilitate investor access to investment in time and eliminate the cost of waiting and that may lead to the departure of the investor.